

ثلاثة أمثلة قصار على تطفيف ميزان فيصل قزار

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وعلى جزيل فضله وجيل امتنانه، والصلاة والسلام على خيرته من خلقه وصفوته من عباده محمد وآله وصحبه.

وبعد...

لقد قرأنا ما نُشير رداً على بحثنا ، ورأيناه لم يأت بجديد سوى تهويل دعاوى وتطويل المغالطات وشحن الأغاليط ، فحاولنا في ما يأتي أن نشير إلى شيء مما وقع فيه صاحب كتاب ( الأشاعرة في ميزان أهل السنة ) متجاهلين الآخر لأنه دخل في ضمنه .

وهذا أوان الشروع في المقصود .

أمثلة بسيطة على التخبط والجهل بل والتجاهل الذي كان سمة الكتاب وصاحبه:

المثال الأول

قال صاحب كتاب ( الأشاعرة في ميزان أهل السنة ) ص ٤٨٣ :

( المطلب الأول : تقرير أن الله تعالى يتكلم متى شاء وأن كلامه يسمع من ذاته تعالى من كلام أبي الحسن الأشعري .

قال في الإبانة في الباب الرابع : الكلام في أن القرآن كلام الله غير مخلوق .... دليل آخر: وقد قال الله عز وجل " وكلم الله موسى تكليماً " والتكليم المشافهة ) انتهى نقله من الإبانة.

قال بعده: قال الجوهرى: المشافهة المخاطبة من فيك إلى فيه . (

ثم قال معلقاً : ( وهذا ظاهر في أن أبا الحسن الأشعري يثبت أن الله تعالى شافه موسى عليه السلام ، فخاطبه تعالى من ذاته ، وأن موسى سمع كلام الله تعالى حينئذ بلا واسطة ، ولا يكون هذا إلا إذا كان حرفاً وصوتاً مسموعاً . ) انتهى كلامه .

والآن لننتأمل قليلاً في كلامه الغريب !!

- الله تعالى كَلَّمَ موسى تكليماً .
- والتكليم المشافهة، بدليل نص الإبانة. !
- والمشافهة المخاطبة من الفم، بدليل تفسير الجوهري للمشافهة، فيلزم أن يكون لله تعالى فم كي تصح المشافهة والتكليم !!
- نستنتج من كل هذا أن الكلام كان بحرف وصوت .

لن نناقش هذا الرجل في كلامه هذا كثيراً ، لتهافت قوله وسقوطه ، لا سيما استشهاده بشرح لفظ المشافهة ، في حين أن الجوهري يشرح المشافهة التي هي من شأن المخلوقين بدليل قوله من فيك إلى فيه .

فهل يقول مثلاً، إن الهرولة المنسوبة إلى الله تعالى في الحديث هي ضرب من العدو بين المشي والعدو لأن أهل اللغة فسروها بهذا ؟ !

أم هل يقول إن الضحك المنسوب إلى الله تعالى هو عبارة عن افتراء الثغر عن الأسنان، لأن أهل اللغة فسروا الضحك بهذا ؟!

لا علينا من هذا ، وإليكم هذه الغريبة :

من المقرّظين الذين قرظوا كتاب هذا الرجل ، مشهور حسن سلمان ، قال هذا المقرظ في تقريره :

( فقد أطلعني أخي الباحث الشيخ فيصل بن قزار الجاسم حفظه الله ورعاه وسدده ونفع به على كتابه القيم " الأشاعرة في ميزان أهل السنة " فقرأته ، فوجدته نافعاً نصر فيه مذهب السلف الصالح في الأسماء والصفات . ) انتهى

فهو قد قرأه بل وتدوَّقَه ورأه ناصرأ لمنهج السلف في الصفات ، ولكنه فاته على ما يبدو أن المشافهة التي أثبتتها صاحب الكتاب تناقض ما عليه منهج السلف الصالح في الصفات ، فاته أن يقول لصاحب الكتاب أن وجود شيء من ذلك فيما ينسب إلى السلف من كتب وأقوال يطعن بصحة هذه النسبة .

فانظروا إلى قول هذا المقرظ في كتابه ( كتب حذر منها العلماء ) الجزء ٢ / ص ٢٩٧ عند كلامه على رسالة الإصطخرى المنسوبة للإمام أحمد ، قال هناك :

هذه الرسالة منحولة على الإمام أحمد ..... والدليل على ذلك أمران :

الأول : فيها من العبارات ما يخالف منهج السلف الصالح في الصفات ، وفيها من التفصيلات والإثباتات ما يجعل المنصف يستبعد صدور مثل ذلك من مثل هذا الإمام ... ففيها مثلاً :

" وكَلَّمَ الله موسى تكليماً من فيه " ، وناوله التوراة من يده إلى يده " ، وهكذا .. ) انتهى

فجعل هذا دليلاً على بطلان نسبة هذه الرسالة إلى أحمد – وهذا حق – وجعل هذا المنهج مخالفاً لمنهج السلف الصالح.

في الجانب الآخر نرى صاحب الرد يجعل ذات الأمر بعينه من منهج السلف الصالح ، وأن الله كلم موسى مشافهة أي مخاطبة من فيه إلى فيه أي أن الله تعالى فمأ ، ثم يستنتج من هذا كله أن الكلام بحرف وصوت .

ترى أي العقيدتين هي عقيدة السلف الصالح !؟

وإن تعجب فعجب قول المقرّظ في تقرّظه ( فقرّأته فوجدته نافعاً نصر فيه مذهب السلف الصالح في الأسماء والصفات ) !!

فهل قرأه فعلا ؟

إن كان قد فعل ، كيف يكون التوفيق بين ما قاله في نفي رسالة الإصطخرى عن أحمد وبين ما قاله صاحب الكتاب في المشافهة ؟

وإن كان لم يقرأه ، فهذا لا شك أنه كذب صريح ، وشهادة زور شهد بها لصاحب الكتاب ، ويصدق عليه قول الإخوة المصريين (( شاهد ما شافش حاجة )) .

وقريب مما مرّ ، اعتماد صاحب الرد على كتب اعتبرها – بزعمه – ممثلة لعقيدة السلف الصالح ، ونعيه علينا عدم نقلنا عنها ، مثل كتاب " الرد على الجهمية " المكذوب على الإمام أحمد ، و " السنة " المنسوب إلى ابنه عبد الله وكتاب " النقض " المنسوب إلى عثمان الدارمي ، وفي هذه الكتب من العبارات المستشعنة ما يجعل العبارات الموجودة في رسالة الإصطخرى لا شيء إذا قورنت بها .

وقد وردت نفس العبارات التي استشعنها مشهور من المشافهة ، ووضع اليد باليد في كتاب السنة المنسوب إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل ، واعتبره صاحب الرد من الكتب المعتمدة في نقل اعتقاد السلف الصالح ، وسكت المقرّظون ومنهم مشهور مع أنه رجّح كذب رسالة الإصطخرى وما فيها لا يداني في التجسيم ما في كتاب السنة !!

وإليك نماذج مما جاء في كتاب السنة، لتعلم قدر التناقض والتطيف من المقرّظ، والمقرّظ، والمقرّظ له.

قال صاحب كتاب السنة ص ٢٨ : ( عن محمد بن كعب القرظي قال : كأن الناس إذا سمعوا القرآن من في الرحمن يوم القيامة فكأنهم لم يسمعه قبل ذلك ) ، أثبت للرحمن فمأ !!

وهذا دليل لصاحب الرد لعله فاته !!

وفي ص ١١ : ( حدثني أحمد بن سعيد أبو جعفر الدارمي ، سمعت أبي سمعت خارجة يقول : ..... )

" الرحمن على العرش استوي " فهل يكون الاستواء إلا الجلوس ؟ ) !!

وفي ص ١٤ : ( عن محمد بن عيسى الطباع ، سمعت ابن إدريس سئل عن قوم يقولون : القرآن مخلوق ، فاستشع ذلك ، وقال : سبحان الله شيء منه مخلوق ، وأشار بيده إلى فيه )

وفى ص ٥٦ : ( ثم يأتي ربنا بعد ذلك يمشى )

وفى ص ٦٤ : ( كيف كلم الله موسى ؟ قال : مشافهة ) ، فليضم صاحب الرد هذا إلى أدلته !!

وغير ذلك مما يقشعر منه البدن مثل ( حتى يضع بعضه على بعض ) ، ( حتى يضع يده بيده ) ، ( رأى على كرسي من ذهب ... ) ، ( كتب الله التوراة لموسى بيده وهو مسند ظهره إلى الصخرة ... ) ، ( شبهت صوته - تعالى - بصوت الرعد حين لا يرجع ) .

فهل هذه الألفاظ والعبارات على مذهب مشهور مقرّر الكتاب مما يستتبع ؟

فإن كانت كذلك، كيف بسكت على قول المؤلف وهو يعدّ الكتب المعتمدة - بزعمه - في اعتقاد السلف:

( و " السنة " لابنه عبد الله ) ، كيف يكون " السنة " مع وجود هذه المخازي ممثلاً لاعتقاد السلف الصالح ؟ !!

وفيما يلتحق بما ذكرنا عن هذا المقرّر ، عدّه كتاب الفقه الأكبر لأبي حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الكتب التي حذر منها العلماء ، فقال في الجزء ٢ / ص ٢٩٢ :

( في صحة نسبة الكتاب للإمام أبي حنيفة رحمه الله وقفة ، لأنه متضمن مسائل لم يكن الخوض فيها معروفًا في عصره ولا العصر الذي سبقه ، على أن عدداً غير قليل من مسائله يؤديها ما تثار في كتب الفقه والتراجم من نقول عن الإمام . )

ثم قال عن أبي مطيع راوي الرسالة عن الإمام :

( وأبو مطيع هذا متكلم فيه كما تراه في الميزان . ) انتهى

ولكنه بغض الطرف عن النصوص التي أوردها صاحب الرد عن الفقه الأكبر . !!

ولسنا بصدد نقد مضمون تلك النصوص ، إذ قد يكون مضمونها صحيحاً ، وإنما قصدنا هو غرابة المنهج المتبع .

على أنه لنا أن نحتج بما جاء في الفقه الأكبر برواية حماد على أن كلام الله ليس بحرف ولا صوت ، ولا حدّ له ، وأنه تعالى خلق الأشياء لا من شيء . الخ .

أم أنه سيعترض علينا بأن الفقه الأكبر غير ثابت للإمام ، وأن هذه المسائل من المسائل التي لم تكن في عصره ؟ !

قال صاحب الرد ص ١٠٠ : ( وقال - يعنى أحمد بن حنبل - في كتابه الرد على الجهمية والزنادقة في باب بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى ، قال : " فلما خنقته الحجاج قال : إن الله كلم موسى إلا أن كلامه غير .... وحديث الزهري قال : " لما سمع موسى كلام ربه قال : يا رب هذا الذي سمعته هو كلامك ؟

قال: نعم يا موسى هو كلامي، إنما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان، ولى قوة الألسن كلها، وأنا أقوى من ذلك ....

فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له: صف لنا كلام ربك؟

قال: سبحان الله! وهل أستطيع أن أصفه لكم؟

قالوا فشيئاً

قال: هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلاوة سمعتموها؟ فكأنه مثله. "

فقال صاحب الرد معقلاً: (وليس أبين من هذا في أن الله يتكلم حقيقة بصوت عظيم لائق به لا يشبه أصوات الخلق) انتهى .

ونحن نقول: هكذا فليكن البحث العلمي الأمين الدقيق، وإلا فلا !!

- كتاب الرد على الجهمية الموضوع على الإمام أحمد، قال الذهبي :

(ولا كالرد على الجهمية الموضوع على أبي عبد الله فإن الرجل كان تقياً ورعاً لا يتفوه بمثل ذلك . ولعله قاله)!!

قال الشيخ شعيب الأرنؤوط معقلاً في الهامش :

(ومما يؤكد أن هذا الكتاب ليس للإمام أحمد أننا لا نجد له ذكراً لدى أقرب الناس إلى الإمام أحمد بن حنبل ممن عاصروه وجالسوه ، أو أتوا بعده مباشرة وكتبوا في الموضوع ذاته ... ) انتهى

وعبارة (( ولعله قاله )) بعد الكلام الأول لا معنى لها إذ كيف يكون (تقياً ورعاً لا يتفوه بمثل ذلك) أي إن ما في هذه الرسالة يجلُّ قدر أحمد أن يقوله، فكيف يقال بعد ذلك (ولعله قاله) !!

فيكون المعنى : ولعله قاله على الرغم من تقواه وورعه ، وعلى الرغم من أن مضمون الرسالة منافٍ للتقوى والورع !! وهذا غريب !!

وقال في الهامش مخرجا للخبر : ( الرد على الجهمية والزنادقة .... وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه : منها مجموع الفتاوى .... ودرء التعارض ....

وهذا لفظ حديث جابر رضي الله عنه : رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ... واليزار كما في مجمع الزوائد .... وابن بطة في الإبانة .... وأبو نعيم في الحلية ..... والأجري في الشريعة .... والبيهقي في الأسماء والصفات ..... وعزاه ابن كثير في تفسيره إلى ابن مردويه .... وفيه الفضل بن عيسى الرقاشي ، قال ابن كثير .. " ضعيف بمرة " ) انتهى

فليتأمل المنصف منهج هذا الرجل البعيد عن الأمانة العلمية، انظر كيف عزا الخبر إلى تسعة مصادر بغية التأكيد على حجيته، ولكي لا يقال: تعمّد تجاهل حال الراوي الذي عليه مدار سقوط الخبر، قال: ( قال عنه ابن كثير: ضعيف بمرة ) هكذا !!

واكتفى هنا بقول ابن كثير، والسبب أنه هنا يهّمه ثبوت الخبر ، لكي يثبت الدعوى المسبقة في الذهن، وهي وصف الله تعالى بما جاء في هذا الخبر الواهي ، بيد أنه في الجانب الآخر هناك ، كرّده لرواية حبيب عن مالك فأنت تراه يبالغ في نقل الأقوال في جرحه .

وهذا أسلوب سماته واضحة في كتاب الرجل ، وهو بعيد كل البعد عن الأمانة العلمية .

وإليك أيها القارئ الكريم بعض أقوال أئمة الجرح والتعديل في الفضل بن عيسى الرقاشي :

قال سلام بن أبي مطيع عن أيوب : لو أن فضلاً وُلد أحرص لكان خيراً له .

وقال أحمد: ضعيف

وعن يحيى بن معين: لا تسأل عن القدري الخبيث

وعن ابن عيينة قال: لا شيء

وقال أبو زرعة : منكر الحديث

وقال الأجرى : قلت لأبي داود : أكتب حديث الفضل ؟

قال: لا ولا كرامة، وقال مرة: كان هالكا، وقال أيضا: كان من أخبث الناس قولا.

وعن ابن عيينة: كان يرى القدر، وكان أهلاً أن لا يروى عنه.

هذا بعض ما قيل في الرجل، ولكن الكاتب لم يتعرض لذكر أي شيء من هذا ولو من بعيد، واقتصر على قول ابن كثير لأن المقام مقام استشهاد بالنص المطلوب وهو بحاجة إليه !!

ثم قال نفس الهامش: ( وأما حديث الزهري فقد رواه عبد الرزاق في تفسيره ... وابن أبي حاتم في تفسيره ... وعبد الله في السنة ... وابن جرير .... وابن بطة في الإبانة ... والنجاد في الرد على من يقول القرآن مخلوق .... كلهم من طريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : أخبرني جرير بن جابر الخثعمي أنه سمع كعب الأحبار يقول :

" ( لما كلم الله موسى كلمه بالألسنة كلها قبل لسانه، فطفق موسى يقول: والله يا رب ما أفقه هذا، حتى كلمه آخر ذلك بلسانه بمثل صوته

فقال موسى : هذا كلامك يا رب ؟

قال الله تعالى: لو كلمتكم كلامي لم تكن شيئاً، أو قال لم تستقم له.

قال: أي رب، هل من خلقك شيء يشبه كلامك ؟

قال: لا، وأقرب خلقي شبيهاً بكلامي أشد ما يسمع الناس من الصواعق ). انتهى

ثم يعلق: ( قال ابن كثير: هذا موقف على كعب الأحرار وهو يحكى عن الكتب المتقدمة المشتملة على أخبار بني إسرائيل وفيها الغث والسمين.

قلت: ( القول لصاحب الرد ) وليست الحجة في هذا الحديث الضعيف، وإنما استشهاد الإمام أحمد به وقبوله لما دل عليه من صفة كلام الله تعالى وأنه بصوت مسموع حقيقة ). انتهى

ولنا أن نسأل: هل يحق لأحمد أن يثبت حكماً فقهياً – فضلاً عن أن يكون صفة لله تعالى – لا دليل عليه ؟

وعند التحقيق في كلامه هذا نخرج بقاعدة لو سمعها الإمام أحمد ذاته لمات خوفاً من الله تعالى وهي : أن صفات الله تعالى تثبت بقول الله تعالى أو بقول رسوله صلى الله عليه وسلم أو بقول أحمد !!

ولينظر القارئ المنصف إلى المنهج الغريب في نقد الأخبار وإثباتها أو نفيها:

فهناك – مثلاً – في خبر تأويل أحمد للمجيء، يصحح الخبر الإمام البيهقي، ويقره ابن كثير، ويقول به نفر من متقدمي الحنابلة ويعتبرونه رواية عن أحمد

يكفى في نفس هذا كله عند الرجل ، قولُ ابن تيمية أنه خلاف المشهور عنه

وهنا :

- كتاب موضوع مكذوب على الإمام أحمد ، وعلى أقل تقدير هو مشكوك في صحة نسبته إليه.

- خيران تالفان سنداً، وباطلان ساقطان متناً ل مناقضتهما للقطعي من كلام الله تعالى، فالله تعالى يقول مخبراً عن نفسه ( ليس كمثل شيء )

ويجيء هنا تشبيهه لكلام الله تعالى بكلام خلقه

( فكأنه – صوت الصواعق – مثله )

و ( أقرب خلقي شبيهاً بكلامي أشد ما يسمع الناس من الصواعق )

هذا كله لا يقدح في القضية التي ساق هذه الأخبار لإثباتها، ثم لا يكتفي بهذا، بل يزيد، ويقول:

( وليس أبين من هذا .... ) انتهى .

أي أنه في غاية البيان حتى أنه لا أبين منه في الدلالة !!

لا تعجب – أيها القارئ الكريم – من هذا ، واعجب من مرور مقرضي هذا الكتاب، كيف يمرون على هذا الكلام الساقط ثم لا يكون لهم تعليق، أو تنبيه للكاتب على هذا التلاعب، ويأبون إلا المبالغة في إضفاء الصفة العلمية والموضوعية على الكاتب وكتابه !!!

ولله في خلقه شؤون .

## المثال الثاني

قال صاحب الكتاب : ( الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت قال رحمه الله في وصيته في التوحيد " ونقر بأن الله سبحانه وتعالى استوي من غير أن يكون له حاجة، واستقر عليه وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج. فانظر كيف فسّر الاستواء على العرش بالاستقرار عليه . )

انتهى من ص ١٧٢ .

إن الحاجة تدفع صاحبها إلى الرعونة أحيانا حتى قيل ( صاحب الحاجة أرعن ) ، وهذا الرجل صاحب حاجة ، كَلَّفَ في إدراكها ، وهذا جعله يتلقف القول دون تدبر ولا نظر، ويطير به فرحا ، وهو لا يدري أن الكلام عليه لا له .

والعجيب منه أنه اكتفى بالنقل من كلام الإمام عند قوله: ( من غير احتياج )، وتمام الكلام كما في وصية الإمام ، ( من غير احتياج، فلو كان محتاجا لما قدر على إيجاد العالم وتدييره كالمخلوقين، ولو كان محتاجا إلى الجلوس والقرار فقبل العرش أين كان الله ؟ تعالى عن ذلك علواً كبيرا ) انتهى.

وتمام الكلام يهدم ما قاله هذا الرجل من أساسه ، بل إن النقل الذي نقله صريح في الرد عليه لو تدبر ركافة الكلام المنقول ، وغرّه أن طبعة الكوثرى جاء بها الكلام على النسق الذي نقله .

وتصويب النص حسب المخطوط وما ذكره ملاً على قاري في شرحه على الفقه الأكبر يكون هكذا:

( استوي على العرش من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه ... ) .

والعبارة على وضوحها التبتت على هذا، وما هذا إلا لولعه في إثبات ما يريد ولو على حساب النص.

أما كتاب الوصية والفقه الأكبر وغيرهما من رسائل الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى فزخرة بالنصوص التي تفند كثيرا من الدعاوى التي ملاً بها هذا الرجل كتابه .



فعلى سبيل المثال ، يقول الإمام أبو حنيفة في الوصية :

( ونقول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق ووحيه وتنزيله ، لا هو ، ولا غيره، بل صفته على التحقيق مكتوب في المصاحف، مقروء بالألسنة محفوظ في الصدور غير حالٍ فيها، والحبر والكاغد والكتابة كلها مخلوقة ، لأنها أفعال العباد، وكلام الله تعالى غير مخلوق، لأن الكتابة والحروف والكلمات والآيات دلالة القرآن لحاجة العباد إليها، وكلام الله تعالى قائم بذاته ومعناه مفهوم بهذه الأشياء ... )

وقال قبل ذلك : ( الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان .... والإيمان لا يزيد ولا ينقص .... العمل غير الإيمان والإيمان غير العمل ..... والاستطاعة مع الفعل ، لا قبل الفعل ولا بعد الفعل ... ) انتهى

وفى رسائله الأخرى الكثير من النصوص التي تخالف وتهدم ما جاء به هذا الرجل في كتابه.

ويكفى من العقد ما أحاط بالجيد، والحمد لله تعالى على فضله إنه حميد مجيد.

### المثال الثالث

وقال رادا علينا في إيرادنا تأويل الإمام مالك للنزول:

( فالجواب أن هذا الأثر لا يصح عن الإمام مالك لأمر، أولها : أنه من رواية حبيب كاتب مالك وهو كذاب ..... )

والثاني: أن هذا الأثر مخالف للمعروف المستفيض عن الإمام مالك

ثم قال متهمًا متعالما: ( ولا أدري هل يعرف المؤلفان معنى الشهرة المستفيضة أم لا ؟ )

والذي قلناه :

( إلا أن أصحاب المذهب أعرف بأقوال إمامهم من غيره ، لا سيما إذا كان القول مشهورا عندهم شهرة مستفيضة . )

هذا ما قلناه ولم نعد الحقيقة فالخبر كما رواه حبيب فقد رواه غيره كما ذكر ابن عبد البر في التمهيد فقال:

( وقد قال قوم من أهل الأثر أيضا: أنه ينزل أمره وتنزل رحمته، وروى ذلك حبيب كاتب مالك وغيره .... وقد روى محمد بن علي الجبلي وكان من ثقات المسلمين بالقيروان قال ، حدثنا جامع بن سودة بمصر قال ، حدثنا مطرف عن مالك بن أنس أنه سئل ... فقال مالك : ينتزل أمره . )

وقد يحتمل أن يكون كما قال مالك رحمه الله على معنى أنه تنتزّل رحمته وقضاؤه بالعفو والاستجابة وذلك من أمره أي أكثر ما يكون ذلك في ذلك الوقت .... ) انتهى من التمهيد ١٤٣ / ٧ .

فابن عبد البر لم يقل هذا لم يصح عن مالك لأن حبيباً فيه كذا ، أو لأن جامع بن سودة فيه كذا ، كلا ، لم يقل أي شيء من ذلك بل جزم بأن القول لمالك ، وذلك بقوله ( كما قال مالك ) .

وكثير من أئمة المالكية ينقلون هذا عن مالك في كتبهم دون إنكار أو قدح، كأبي عمرو الداني وابن عبد البر، والقاضي عياض و أبي بكر بن العربي ، وغير المالكية كذلك، كالإمام النووي وابن حجر وغيرهم.

إلا أننا لم نسق هذا لإثبات دعوانا، كلا، فهذا محلُّ الرد المفصل الذي ننوئ إظهاره – يسّر الله تمامه – وإنما ليرى القارئ التناقض الغريب الذي وقع فيه الرجل وسكت عنه مقرظو كتابه.

فهو في الوقت الذي ينتفخ فيه بالتظاهر بالعلم والإحاطة بالرجال فينبري ينقل لنا في حبيب كاتب مالك ومحمد بن علي الجبلي وجامع بن سودة أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم ، يغفل عن رجال أثبت عن طريقهم أقوالاً للسلف وعلماء الأمة ، مثل نوح بن جامع وأبي طالب العشاري وابن كادش

قال في ص ٣٩٧ :

وقال نوح بن الجامع : قلت لأبي حنيفة ، ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام ؟ فقال : مقالات الفلاسفة (...)

فلننظر ماذا قال العلماء في نوح هذا:

قال أبو حاتم ومسلم والدولابي والدارقطني : متروك الحديث

وقال النسائي : ليس بثقة

وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث

وقال البخاري : قال ابن المبارك لو كيع ، عندنا شيخ يقال له أبو عصمة – يعنى نوحا – كان يضع كما يضع المعلى بن هلال

وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال، وقال أيضا : نوح بن جامع جمع كل شيء إلا الصدق .

إلى آخر حاله التي بينها أئمة الشأن

ومع كل هذا ترى الكاتب يحتج به ويثبت عن الإمام أبي حنيفة قولاً بروايته ويسكت كل من قرظ كتابه عن مثل هذا .

هذا يسير من كثير سنحصيه عليه بإذن الله تعالى في بيان أغاليظه ومغالطاته التي شحن رده بها ، منها دعوى الإجماع التي أكثر منها لا سيما على العلو الحسي

هذه الدعوى التي أخذت جزءا كبيرا من رده فهي دعوى ذهبت مشرقة ، وذهبت الأدلة على إثباتها مغربية ، فطاشت سهامه وتبددت أحلامه ، إلى غير ذلك من الدعاوى العريضة التي ملأ بها صفحات كتابه الذي أربى على سبعمائة صفحة .

والحمد لله رب العالمين